

المشهد السياسي

بري: الحسم الانتخابي منتصف أيار

فيما بقي ملف تأليف الحكومة على حاله من دون حدوث أي خرق يذكر، يحث الرئيس نبيه بري النيابية لإنتاج قانون انتخابي جديد قبل منتصف الشهر المقبل

حدد رئيس المجلس النيابي نبيه بري منتصف أيار المقبل موعداً لجلسة نيابية حاسمة بالنسبة إلى قانون الانتخابات. وشدد على «ضرورة التوصل إلى قانون جديد خلال مهلة الشهر التي حددتها الهيئة العامة للمجلس في جلستها الأخيرة».

وجدد بري في «المساء الأربعاء» النيابي تأكيد «أهمية تشكيل حكومة وفاق وطني تتصدى للاستحقاقات والملفات الكثيرة التي تواجه لبنان واللبنانيين في هذه المرحلة». وعلمت «الأخبار» أن بري أجرى اتصالات برئيس الجمهورية ميشال سليمان، ليشدد على ضرورة تأليف حكومة سياسية قادرة على مواجهة التحديات. وفي الإطار عينه، أكدت مصادر سياسية لـ «الأخبار» أن تواصل جرى بين سليمان والنائب ميشال عون، لكن عبر وسيط، لبحث ملف تأليف الحكومة. وأكدت مصادر من قوى 8 آذار لـ «الأخبار» أن هذه القوى بعثت برسائل إلى رئيس الحكومة المكلف تمام سلام لإبلاغه بأنها ترفض تسليمه أسماء 3 مرشحين لكل وزارة لكي يختار منهم واحداً. وتضيف المصادر أن هذه القوى لن تسلّم أي أسماء قبل الاتفاق على شكل الحكومة وعلى الحقائق التي ستسلمها.

ونعده منظمة إرهابية، وواجهنا مشاكل مع حكومة ميقاتي بسبب دور الحزب في تشكيلها»، أملة «أن يسمح تشكيل أي حكومة مقبلة بالعمل معها». وفي الشأن الانتخابي، رأت كونيللي في حديث تلفزيوني أنه يجب «عدم الاختيار بين الاستقرار والانتخابات»، أملة أن يحصل التوافق على قانون جديد سريعاً. وأشارت إلى أن «أي تأجيل للانتخابات قد يتم اعتباره دولياً على أن لبنان أصبح

رؤساء الحكومات: الانتخابي باطل

متورطاً في النزاع السوري».

جولة باراغوانث

على صعيد آخر، التقى رئيس المحكمة الدولية الخاصة بلبنان القاضي دافيد باراغوانث برفقة نائبة القاضي رالف رياشي والوفد المرافق، وزير العدل في حكومة تصريف الأعمال شكيب قرطباوي، وجرى بحث في قضايا تهم المحكمة. فيما ندبت «الهيئة العلمية لنشر الثقافة القانونية» بنشر أسماء وصور الشهود في المحكمة الدولية، وطالبت بكشف المسربين وحماية المتضررين وتغريم الناشرين.

رؤساء الحكومات

من ناحية أخرى، اجتمع رؤساء

الحكومات السابقون أمس بحضور رئيس الحكومة المكلف تمام سلام، للتباحث في ما يجب فعله بعد إجراء مفتي الجمهورية الشيخ محمد رشيد قباني انتخابات المجلس التشريعي وفوز معظم الأعضاء بالتركيبة. وبحسب بيان أصدره، فإن رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي «أعطى تعليماته بعدم نشر أي قرار في الجريدة الرسمية بشكل خروجاً على منطق الدولة وسيادة القانون واحترام سلطة القضاء»، أي عدم نشر نتائج الانتخابات. فالمجتمعون رأوا أن الانتخابات التي جرت الأحد الماضي باطلة بسبب قرار مجلس الشورى القاضي بوقفها. مصادر دار الفتوى تساءلت عن كيفية نشر رئاسة الحكومة في الجريدة الرسمية في 2012/3/7 دعوة قباني للهيئة الناخبة لانتخاب المجلس التشريعي، ونشرها في 2013/4/11 أسماء المرشحين لعضوية المجلس، بينما ترفض نشر نتيجة الانتخابات؟ يجب الوكيل القانوني لمفتي الجمهورية فايز الإيعالي بأن «رؤساء الحكومة السابقين يشكلون جزءاً بسيطاً جداً من المجلس الانتخابي الذي يحق له اتخاذ قرار إعفاء المفتي من منصبه، ولا يجوز أن يتخذوا أي قرار يؤثر على عمل المفتي قبل إصدار القرار بإعفائه من منصبه». ويضيف: «ما فعلوه مخالف للقانون». ويؤكد الإيعالي أن «لا حاجة لنشر قرارات مفتي الجمهورية في الجريدة الرسمية؛ لأنها نافذة بذاتها، كذلك لا يوجد نص قانوني يقضي بنشر نتائج انتخابات المجلس في الجريدة الرسمية».

من جهته، جمع المفتي أمس أعضاء المجلس التشريعي الفائزين بالتركيبة، «للتعارف»، على أن يحدد في وقت لاحق تاريخ إجراء الانتخابات الفرعية في طرابلس والبقاع. أما إذا أراد رؤساء الحكومات الاعتراض، فتقول مصادر دار الفتوى: «يمكنهم أن يتفعلوا أمام الهيئة القضائية في دار الفتوى؛ فهم مجرد أعضاء عاديين في المجلس التشريعي والمفتي رئيسهم وهم لا يملكون قراراً عليه لأنه أعلى منهم».

لمساوي وحسنات التجربة التاريخية. مذ خرجت سوريا من لبنان، تحول حزب الله إلى «حائط مبكي»، يندب سنة ودرود 8 آذار عليه حظهم السيئ وغيرتهم من استعمال القوى الرئيسية لهم كغطاء: «يريدوننا عندما يريدون القول إننا تيار فيه كل الأطياف، ويبدووننا عندما يريدون التسويات، لا يرون سنة في لبنان إلا عند الحريري ولا دروداً إلا عند جنبلاط». كيف دبّر النائب سليمان فرنجية وحزب

برامجنا لصيف ٢٠١٣ الآن في مكاتبنا

برامج الـ: تركيا، اليونان، قبرص، إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، Costa Cruises، كلوب ميد

رحلات مباشرة وتوقيت مريح لجميع رحلاتنا إلى: دلمان، بودروم، انطاليا، رودوس، ميكونوس، سانتوريني، يافوس، جنوى، الخ...

اكتشفوا برامجنا واستفيدوا من عروضاتنا وحسوماتنا والخ... على جميع الحجوزات المؤكدة قبل ٣٠ نيسان

بيروت، سامي الصلح، هاتف: ٣٨٩ ٣٨٩ ٠١
جونيه، لا سيثيه: ٩٣٩ ٩٣٨ ٠٩
www.nakhal.com



تشعر شخصيات في 8 آذار بأن المكان الوحيد للمشاركة هو «لقاء الأحزاب»

يراعي تمثيلنا، في وزارات التيار الوطني الحر ووظف العديد من السنة والدرود من المحسوبين على (النائب وليد جنبلاط والحريري، بالإضافة إلى الخدمات التي قدمت لجمهور جنبلاط، يبدو أن في 8 آذار ابن سنّ وابن جارية». يستخدم هؤلاء أرسلان مثلاً، «في الوقت الذي نال فيه أرسلان وزارة من دون حقيبة، نال جنبلاط ثلاث حقائب خدمات، كان جنبلاط بحاجة لنيل الحكومة الثقة، نفهم تخصيصه بوزارات الخدمات، ولكن كان على التيار وبري التعويض على حلفائهما بخدمات وتعيينات أيضاً».

لا يقف النقد عند حدود «التهميش» واستبعاد القوى خارج التحالف الثلاثي

جنازة غير لائقة

شريك نحاس

بعدما فشل النظام في إجراء انتخابات، ولو كانت صورية، للحفاظ على الآليات الشكلية لانظام الدولة، تركّز همّ أركانه على إيجاد الصيغ الممكنة لإخراج فشله المتماهي. فتفتقت عبقريتهم عن الحبكة المركبة التالية:

1- يؤجل تاريخ الانتخابات أسبوعاً بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، قبل انقضاء مهلة الترشح المحددة مسبقاً عند الساعة 24 من يوم الأربعاء في 10 نيسان، فتصبح نهاية مدة الترشح عند الساعة 24 من يوم الأربعاء في 17 نيسان.

2- يجتمع مجلس النواب في الأسبوع المستقطع، فيقبل المهل المنصوص عليها في قانون الانتخاب القائم، ويلغى المادة التي تجعل من المرشحين الذين تقدموا خلال فترة الترشح وقبل انقضاءها مراكز لا منافسين لهم عليها نواباً بالتركيبة.

فيتحقق انتصار باهر بكسب (أو بهدر، لا فارق) شهر أو ما يقارب ذلك لانتظار هبوط الوحي (أو عدم هبوطه، لا فارق أيضاً).

لكن ما حصل أن:

1- المرسوم الذي وقع في 6 نيسان لم ينشر في ملحق خاص للجريدة الرسمية، بل نشر في عددها المعتاد الذي صدر في 11 نيسان، وبدأ سريانه من تاريخ نشره.

2. والقانون الذي أقره المشتري، والذي صدر بتاريخ 13 نيسان، لحظ أن إلغاء المادة 50 يسري من تاريخ نشره أيضاً، أي من دون مفعول رجعي، بالانتقال على دقة ضبط تواريخ إصدار مرسوم التأجيل.

وعليه، بات المرشحون المنفردون فائزين بالتركيبة منذ منتصف ليل أمس!

وعلى وزارة الداخلية بالتالي أن تعلن فوراً عن فوزهم عملاً بالمادة 50 التي كانت لا تزال سارية المفعول عند انتهاء مهلة الترشح، وهي تنص على ما يلي: «إذا انقضت مهلة التشريع ولم يتقدم لمقعد معين إلا مرشح واحد، يعتبر هذا المرشح فائزاً بالتركيبة وتوجه الوزارة فوراً كتاباً بذلك إلى رئيس مجلس النواب».

هل وراء المخرج الفاشل مخرج داهية حرّكه وضحك عليه، أم أن إدارة الجريدة الرسمية قامت بعملية انقلاب على النظام، أم أن الأمانتين العامتين لمجلس الوزراء والنواب خربطتا اللعبة للفكاهة؟ الله أعلم.

تخبط النظام حتى في إخراج مسرحية تغطية تخبطه.

وكالعادة انتخب البعض إلى التخبیصة متأخرين (ولعله في الوقت المناسب؛ ولكننا لا نحاسب على النوايا)، فاستدعى أركان النظام القضاء لستر عوراتهم، وهم طبعاً سوف يتصلون (إن لم يكونوا قد اتصلوا) بهيئة التشريع والاستشارات وبمجلس الشورى وبالمجلس الدستوري لاستصدار فتاوى إنقاذية تستر عودة النظام المتهاك.

ودقي يا مزيكة معزوفة الجنازة! هل يستطيع النظام أن ينجز مراسم دفن الدولة بلياقة؟ أم أنه يجب وقف المهزلة وإعادة تأسيس دولة فعلية في هذا البلد تتخطى مسؤولياتها مهام إدارة المراسم؟